محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2023] QIC (F) 26

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

الدائرة الابتدائية

التاريخ: 11 يونيو 2023

القضية رقم: CTFIC0026/2023

عرفان قريشي

المُدَّعي

ضد

ماين هاردت بيم ستوديوز ذ.م.م

المدّعى عليها

الحُكم

هيئة المحكمة:

القاضي فريتز بر اند

القاضي جورج أريستيس

القاضية هيلين ماونتفيلد، مستشارة الملك

الأمر

1. تدفع المُدَّعَى عليها، وهي شركة ماين هاردت بيم ستوديوز ذ.م.م، للمُدَّعي ما يلي:

i. مبلغًا وقدره 49,226.40 ريالاً قطريًا يتألف من 47,350.79 ريالاً قطريًا، وهو المبلغ الأساسي للأجر المستحق في آخر يوم عمل، الموافق 22 أغسطس 2022، بالإضافة إلى 1,875.61 ريالاً قطريًا (بواقع 6.49 ريالاً قطريًا يوميًا عن كل يوم خلال الفترة ما بين 22 أغسطس 2022 و7 يونيو 2023)، وهو ما يمثل فائدة على هذا المبلغ المحتسب بمعدل 5% سنويًا؛

ii. والفائدة على المبلغ المستحق، المستمرة بمعدل 5% سنويًا والتي تصل إلى 6.49 ريالاً قطريًا في اليوم عن كل يوم لاستحقاق المبلغ بعد ذلك (من 8 يونيو 2023 فصاعدًا).

2. يحق للمدَّعي، إلى الحد الذي تَكبَّدَ فيه أي تكاليف معقولة بسبب إقامة هذه الدعوى، استرداد هذه التكاليف من المدّعَى عليها، على أن يتم تقييم هذه التكاليف بمعرفة رئيس قلم المحكمة ما لم يتم الاتفاق عليها.

3. تم التوجيه بإحالة المسألة إلى مكتب معايير التوظيف للنظر في اتخاذ إجراء وفقًا للملحق (1) من لوائح التوظيف بمركز قطر للمال للعام 2020.

الحُكم

1. رُفِعَت هذه الدعوى بمعرفة المُدَّعي في ما يتعلق بالرواتب غير المدفوعة التي يزعم أنَّ بعضها ظلَّ مُعلقًا منذ أكثر من عامين، وبعضها لمدة تتراوح ما بين 9 و10 أشهر. وهي واحدة ضمن سلسلة من الدعاوى التي تناولتها هذه المحكمة في ما يتعلق بالمُدَّعى عليها، رفعها موظف بسبب متأخرات الأجور. والمدّعى عليها شركة مسجلة ومرخصة في مركز قطر للمال ("**مركز قطر للمال**"). وبناءً عليه، تتمتع هذه المحكمة بالاختصاص القضائي بموجب المادة 9-14-4 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة.

2. رُفِعَت الدعوى في 13 مارس 2023. وبسبب المبلغ والمسائل ذات الصلة، أحالَ رئيس قلم المحكمة الدعوى إلى قسم دعاوى المطالبات الصغيرة لهذه المحكمة بموجب التوجيه الإجرائي رقم 1 لعام 2022 ("**التوجيه الإجرائي**"). ووفقًا لهذا التوجيه الإجرائي، نستنتج أنه من المناسب تحديد المسائل في هذه القضية على أساس المواد المكتوبة المعروضة علينا، من دون سماع أدلة شفهية.

3. وقد انتهى الوقت المتاح للمُدَّعى عليها للرد في 29 مايو 2023، لكنها لم تردُّ على الدعوى. ولدينا قناعة بأن المدّعى عليها قد أُخْطِرَت على النحو الواجب بشأن الدعوى وتمت موافاتها بالمواد ذات الصلة المعروضة علينا. وبناءً على ذلك، فإننا نتناول الحقائق التي لا جدال فيها على النحو الذي وصفه المُدَّعي وكما هو ثابت في الوثائق التي عرضها علينا.

4. بدأ المُدَّعي العمل لدى المُدَّعى عليها إذ شغلَ وظيفة مُنَسِّق نمذجة معلومات البناء بخصوص الأعمال الميكانيكية والكهربائية وأعمال السباكة في 15 نوفمبر 2018. ويَذكر أنه رغم إصدار خطاب العقد الخاص به من قِبَل شركة ماين هاردت (سنغافورة) بي تي إي ليمتد، فقد أدى عمله لصالح شركة ماين هاردت بيم ستوديوز ذ.م.م.

5. وكان الراتب الأوليّ الشامل يبلغ 11,000 ريال قطري شهريًا بالإضافة إلى بدل مشروع بقيمة 2,000 ريال قطري، وقد تمت زيادة هذا المبلغ اعتبارًا من 1 مايو 2020 إلى راتب شامل قدره 14,000 ريال قطري شهريًا.

6. ويَذكُر المُدَّعي بأن مدفوعات الرواتب تأخرت تقريبًا منذ بداية العقد، وأنَّ هذا أثَّرَ على موظفين آخرين أيضًا. وكلما اتصلوا بمدير المُدَّعى عليها للشكوى من التأخر في دفع الأجور، كان يقول إنَّ هناك دفعة كبيرة قادمة، وإن الأجور ستُسدد عندما تأتي تلك الدفعة.

7. وفي نهاية المطاف، وجدَ المُدَّعي أن الدفعات غير المنتظمة تسببت في ضغوط له، فقرر الاستقالة من وظيفته. وقد استقال في 20 يوليو 2022، بموجب إخطار مدته شهرًا واحدًا، وكان آخر يوم عمل له هو 24 أغسطس 2022.

8. وخلال الشهر الأخير من عمل المُدَّعي، كانت هناك مراسلات مع المُدَّعى عليها بشأن المبالغ النهائية للراتب ومكافآت العمل الأخرى المستحقة، ولكن في 21 أغسطس 2022، يبدو أنه تم الاتفاق على مبلغ نهائي مستحق وقدره 93,788 ريالاً قطريًا.

9. وكانت قضية المُدَّعي في الأصل تتمثل في أنه من هذا المبلغ المستحق غير المسدد، لم يستلم سوى 41,683.88 ريالاً قطرياً، مما يجعل مبلغًا وقدره 52,104.12 ريالاً قطريًا مُستحقًا. ومع ذلك، في 16 مايو 2023، طلبَ منا استخدام هذا المبلغ في وثيقة مُوقَّعة على ما يبدو بمعرفته في 16 مايو 2023 في ما يخص قبول حساب يتعلق بحسابات الراتب النهائي وقدره 47,350.79 ريالاً قطريًا. كما اعتمد أيضًا على مراسلات البريد الإلكتروني (الواردة أدناه) التي يبدو أنها توضح أن هذا هو المبلغ المستحق، ولذا فإننا نُفضِّل هذا المبلغ.

10. وفي ما يتعلق بمحاولاته لاسترداد هذا المبلغ من دون تدخل قضائي، فقد ذكر المُدَّعي بأنه طلب هذا المبلغ المستحق أكثر من 100 مرة، لكنه لم يتلقَ أي رد. وكان الرد الوحيد هو أن المُدَّعي كان على علم بحال الشركة وأنه ليست لديها مشروعات أو مهام حتى يتسنى لها الوفاء بهذا المبلغ المستحق. ولقد رأينا مثالاً على ذلك في رسالة بريد إلكتروني صادرة بتاريخ 11 مايو 2023 من مينريزا ميدينا، وهي موظفة لدى المُدَّعى عليها، إذ قالت إنهم أقروا استلام رسالة البريد الإلكتروني الخاصة به وأضافت: *"كن مطمئنًا، سيكون التزامنا الكامل بدفع الرواتب المعلقة/التسوية النهائية أولوية لدينا بمجرد استلام الأموال. من فضلك تحلَّ بالصبر حتى ذلك الحين"*.

11. ونظرًا لأن المُدَّعى عليها لم تَرُد، وجدنا أن المُدَّعى عليها مسؤولة أمام المُدَّعي عن المبلغ المستحق للأجر غير المسدد بموجب الحساب الذي وَقَّعَ عليه باعتباره مبلغًا صحيحًا في 16 مايو 2023، وهو 47,350.79 ريالاً قطريًا.

12. وبالرغم من غياب أي دفاع في الدعوى، وفي ضوء العديد من الطلبات المقدمة من المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها للسداد، ظلّ المبلغ المستحق للمُدَّعي كأجر مستحق مُعلَّق لما يقرب من عشرة أشهر، حُرِمَ خلالها المُدَّعي من المال الذي كان من الممكن أن ينفقه أو يحصل على فائدة عليه، بينما احتفظت المُدَّعى عليها باستخدام الأموال من دون أي مبرر. ومن الواضح، كما ذكرنا في دعاوى سابقة ضد المُدَّعى عليها هذه، بأن هذا الأمر غير مقبول. وبالتالي، بالرغم من أن المُدَّعي، الذي يترافع عن نفسه ويقول إنه يواجه صعوبات مالية، لم يُطالب بالفائدة، فإننا نرى أنه من العدل تعويضه إلى حد ما عن حرمانه من الاستفادة من تلقي الدفعة المالية المستحقة له بمنحه فائدة على المبلغ المستحق بمعدل 5% سنويًا اعتبارًا من 25 أغسطس 2022، وهو اليوم التالي لآخر يوم عمل له، وحتى تاريخ الدفع.

13. ولقد أعربنا أيضًا عن قلقنا في دعاوى سابقة ضد المُدَّعى عليها من أنه نظرًا لأنه ليس لديها رد على الدعوى، يبدو أنها تستخدم التأخيرات المرتبطة بتحصيل الديون من خلال إجراءات المحكمة سعيًا للحصول على ميزة الاستفادة بقرض من دون فائدة على حساب التسبب في ضرر مالي وإزعاج وضيق لموظفيها السابقين. ويبدو أن هذا أصبح أمرًا طبيعيًا.

14. ولا تتصرف المُدَّعى عليها بشكل ينتهك عقد العمل الخاص بها المبرم مع المُدَّعي فحسب، وإنما تتصرف أيضًا بما ينتهك المادة 26 من لوائح التوظيف لمركز قطر للمال لعام 2005 التي ينبغي قراءتها مع البند 26 من الملحق 1 من هذه اللوائح. وفي هذه الحالة، نوجه بإحالة المسألة إلى مكتب معايير التوظيف للنظر في اتخاذ إجراء وفقًا للملحق (1) من لائحة العمل الصادرة عن مركز قطر للمال في 2020.

15. ولهذه الأسباب، صدرَ الحكم بمبلغ وقدره 49,226.40 ريالاً قطريًا، بالإضافة إلى مبلغ إضافي وقدره 6.49 ريالاً قطريًا عن كل يوم اعتبارًا من 8 يونيو 2023 فصاعدًا، وما زال هذا المبلغ مُستحقًا. يتكون هذا المبلغ من المبلغ الأساسي وقدره 47,350.79 ريالاً قطريًا ضمن الأجور غير

المدفوعة، بالإضافة إلى 1,875.61 ريالاً قطريًا باعتباره يمثل فائدةً مستحقة على المبلغ غير المدفوع من 22 أغسطس 2022 وحتى 7 يونيو 2023، محسوبة بمعدل 5% سنويًا.

16. وتبلغ الفائدة على المبلغ الأساسي المستحق 6.49 ريالاً قطريًا في اليوم محسوبة بالمعدل نفسه. ولذلك؛ يجب على المُدَّعى عليها أن تدفع للمُدَّعي هذا المبلغ عن كل يوم إضافي (من 8 يونيو 2023 فصاعدًا) تخفق فيه خطأً منها في دفع الأجور المستحقة للمُدَّعي.

17. ويجب على المُدَّعى عليها أيضًا دفع التكاليف المعقولة التي تكبدها المُدَّعي، إن وجدت، في رفع هذه الدعوى، على أن يُقيِّمها رئيس قلم المحكمة إذا لم يتم الاتفاق عليها.

بهذا أمرت المحكمة،

[توقيع]

القاضية هيلين ماونتفيلد، مستشارة الملك

أُودِعَت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

<u>التمثيل</u>

ترافع المُدَّعي بالأصالة عن نفسه.

لم يكن هناك مُمثل للمُدَّعى عليها ولم تحضر.